انطلاقاً من هذين الافتراضين، فان المطلوب هو طرح معالجة عربية ـ فلسطينية شاملة للبعد السكاني في الصراع العربي ـ الصهيوني، من جانب، وتقوية الجبهة العربية ـ الفلسطينية في اطار هذا البعد، من جانب آخر. هذه المعالجة سبق وان تناولناها تفصيلاً في موضوع آخر[٤١]؛ ولا نجد حرجاً في الاشارة اليها في هذا الموضوع مرة أخرى.

ان التحرّك الصحيح للمعالجة المطلوبة يتمّ من منطلق حقيقة ان السكان في الصراع لا يمثلون، بالضرورة، مصدر قوة، أو ضعف، لأي طرف، وانما يعتمد ذلك، في المقام الأول، على خصائص البشر، وكيفية تعبئتهم كمّياً وكيفيّاً؛ أي ان هذا الامر يعتمد، بالاساس، على تقدير طاقات العنصر البشري، ثمّ توظيفها، بشكل مناسب، في اطار مشروع حضاري متكامل للمواجهة. والمتصوّر انه يمكن الاقتراب من عنصر القوة السكانية في الجانب العربي من خلال مستويين: المستوى الأول، كلّي، يأخذ في الاعتبار الاطار الواسع للمواجهة بين الطرف العربي، عموماً، مقابل الطرف الصهيوني، عموماً. والمستوى الثاني، جزئي، يأخذ في الاعتبار المواجهة الدائرة في الاطار الأضيق بين الطرف الاسرائيلي والطرف الفلسطيني. ان هذه المقاربة تتيح الفرصة لتقويم حقيقي لمدى نجاح النموذج الاستيطاني الصهيوني من عدمه على الصعيد السكاني، وتقدير التداعيات الحقيقية لموجة الغزوة اليهودية القادمة من الشمال (الاتحاد السوفياتي ودول شرق اوروبا)، أو تلك الموجة المنتظرة من الجنوب (افريقيا).

في المستوى الكلّي، يلاحظ وجود تفوّق بشري عربي على الجانب الصهيوني، وبخاصة اذا كان المعني هو العنصر البشري اليهودي داخل اسرائيل وخارجها، وذلك بالمنظار الحالي، والمستقبلي. فالدراسات الاكثر تفاؤلاً، تقدّر مجموع اليهود، في العام ٢٠٠٠، بما لا يتجاوز أربعة عشر مليوناً؛ هذا في الوقت الذي سيبلغ مجموع العرب، حينذاك، نحو ٢٩٥ مليوناً. ولو نظرنا الى هذا البعد (السكاني) في المحيط الاقليمي الأضيق حول اسرائيل، أي دول الطوق العربي (سوريا ولبنان والاردن ومصر)، وفي حدود العام ٢٠٠٠ أيضاً، فسوف نجد ان التوازن السكاني سيكون، أيضاً، في صالح الجانب العربي (نحو ٩٤ مليوناً مقابل أربعة عشر مليوناً). ومع ذلك، لا نستطيع القول ان هذا التفوّق يمكن ان يؤدي الى حسم المواجهة، في حال استمرار أسلوب توظيف العنصر البشري بالشكل القائم في الوقت الحاضر.

وقد يظهر ان هذه الملاحظة تعتبر أمراً بديهياً. ومع ذلك، فان تأكيدها في هذا الموضع أمر مطلوب. فمعظم الاشارات العربية المتعلّقة بالجانب السكاني من الصراع تكاد تهمل، تماماً، ان العنصر البشري العربي هو في حالة تفوّق فعلي في الوقت الحالي (وفي المستقبل)، في مقابل المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، حتى لو أضيفت اليه كل موجات الهجرة اليهودية المتوقّعة؛ وان الخلل القائم يتعلّق بعدم توظيف الجانب العربي لهذه القوة البشرية في مجرى الصراع مع هذا المجتمع الاستيطاني. وبعبارة أخرى، ينظر الجانب العربي الى الصراع السكاني على انه صراع بين المستوطنين اليهود عموماً والمجتمع الفلسطيني، وفي داخل حدود فلسطين المحتلة فقط. وبذلك يبدو العنصر اليهودي كعنصر متفوّق من الناحيتين، الكميّة والكيفيّة؛ وهذه نظرة جزئية تهمل الابعاد الحقيقية للصراع الصهيوني ـ العربي، وتحصره في نطاق ضيّق، أي في حدود انه صراع اسرائيلي ـ فلسطيني فحسب. ومنطقي ان هذه النظرة ـ التي تؤكد، في حال استمرارها، سيادة منطق التجزئة ـ سوف تعكس تداعياتها السلبية في شكل استمرار القصور في الجانب العربي على أمد طويل. حتى انه قد يأتي وقت لا تصبح المواجهة فيه بين اسرائيل والبلدان العربية جميعها، وانما بين